

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الانسان والحريات - آذار 2016

في هذا العدد...

ملخص تنفيذي...2

انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية...3

انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة...6

الاعتداء على الأشخاص والمؤسسات العامة والأماكن العامة والخاصة...6

انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي...7

الاستيلاء على أموال المواطنين دون حكم قضائي...8

انتهاك الحق في التنقل والسفر...9

التأخير والمعاملة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية...10

انتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان في مجال التشريعات والسياسات العامة...11

أبرز أنماط الانتهاكات في شهر آذار 2016



شكل يوضح عدد شكاوى التعذيب وسوء المعاملة التي رصدتها الهيئة منذ بداية العام

رصدت الهيئة 44 شكوى حول التعذيب وسوء المعاملة



رصدت الهيئة 6 شكاوى حول التوقيف على ذمة المحافظ



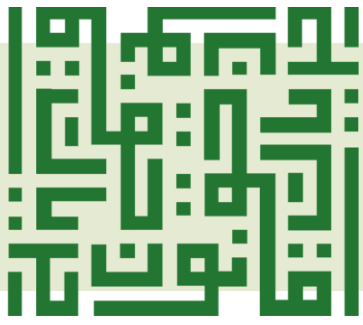
شكل يوضح عدد شكاوى التوقيف على ذمة المحافظ التي رصدتها الهيئة منذ بداية العام

رصدت الهيئة 5 اعتداءات على التجمعات السلمية



اعتداءات على التجمعات السلمية





الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

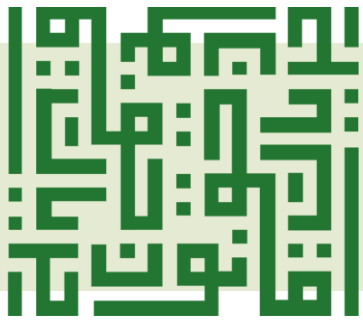
"ديوان المظالم" - فلسطين

استمرت الانتهاكات الداخلية خلال شهر آذار من العام 2016 بوتيرة متفاوتة، يبرز هذا التقرير أهم الانتهاكات التي رصدتها الهيئة، وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى ما يلي:

انتهاكات حقوق الإنسان الداخلية

الانتهاك	شهر آذار 2016	شهر شباط 2016	الضفة الغربية	قطاع غزة
حالات الوفاة غير الطبيعية	9	16	5	4
شكاوي حول التعذيب وسوء المعاملة	44	36	11	33
انتهاك الحق في إجراءات قانونية سليمة	88	88	29	59
التوقيف على ذمة المحافظ	6	8	6	-
الاعتداء على التجمعات السلمية	5	5	5	-
عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ الأحكام	7	5	7	-
انتهاك الحق في التنقل والسفر	3	-	-	3
أحكام الإعدام	-	1	-	1
الاعتداء على الحق بتشكيل الجمعيات الخيرية	1	-	-	1

- رصدت الهيئة 9 حالات وفاة غير طبيعية في حين رصدت 16 حالة في الشهر الذي سبقه. توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: 5 حالات في الضفة الغربية، 4 حالات في قطاع غزة. وهي نتيجة لظروف غامضة أو لعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة أو لشجارات عائلية أو نتيجة لفوضى السلاح أو الوفاة داخل الأنفاق.
- تلقت الهيئة 44 شكوى حول التعذيب وسوء المعاملة في حين تلقت 36 شكوى في الشهر الذي سبقه. توزعت الشكاوى



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

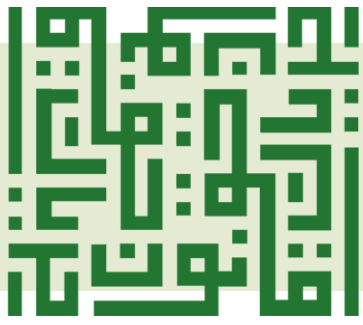
على النحو التالي: 11 شكوى في الضفة الغربية 33 شكوى في قطاع غزة.

- تلقت الهيئة 88 شكوى حول انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة والاحتجاج دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة، في حين تلقت الهيئة 88 شكوى في الشهر الذي سبقه. توزعت الشكاوى على النحو التالي: 29 شكوى في الضفة الغربية 59 شكوى في قطاع غزة.
- تلقت الهيئة 6 شكوى حول التوقيف على ذمة المحافظ في الضفة الغربية، فيما سجلت 8 شكوى في الشهر الذي سبقه.
- سجلت الهيئة 5 اعتداءات على تجمعات سلمية واعتداء على الحريات الصحافية والتقييد على حرية التعبير والرأي وقعت في الضفة الغربية في حين وثقت الهيئة في الشهر الذي سبقه 5 اعتداءات.
- تلقت الهيئة 7 شكوى حول عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ أحكام المحاكم في الضفة الغربية في حين سجلت 5 شكوى في الشهر الذي سبقه.
- وثقت الهيئة 10 حالات قامت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بمصادرة أموال والاستيلاء على وثائق دون حكم قضائي.
- تلقت الهيئة شكوى واحدة حول الاعتداء على الحق بتشكيل الجمعيات في قطاع غزة.
- وثقت الهيئة حالة اعتداء واحدة على المؤسسات العامة وثقت في الضفة الغربية.
- تلقت الهيئة 3 شكوى حول رفض وزارة الداخلية في الضفة الغربية وبتوصية من جهاز المخابرات العامة إصدار جوازات سفر لمواطنين في قطاع غزة.
- رصدت الهيئة في الضفة الغربية صدور عدد من التعميمات بقرار عن مجلس الوزراء إضافة إلى صدور قرار بقانون وإحالة عدد من مشاريع قرارات بقانون لدراستها. كذلك رصدت الهيئة إقرار قانون من قبل المجلس التشريعي في قطاع غزة.

تفاصيل الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

رصدت الهيئة 9 حالات وفاة خلال شهر آذار. 5 حالات في الضفة الغربية و4 حالات في قطاع غزة. توزعت تلك الحالات على النحو التالي: حالة وفاة واحدة في ظروف غامضة وقعت في الضفة الغربية. حالة وفاة واحدة نتيجة حوادث الشجارات والقتل الخطأ وقعت في قطاع غزة. 3 حالات وفاة نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة،



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

حالة منها وقعت في قطاع غزة، وحالتان في الضفة الغربية. حالتا وفاة وقعتا في الضفة الغربية نتيجة فوضى السلاح. وحالتا وفاة وقعتا في قطاع غزة في حوادث الأنفاق.

توضيح لحالات الوفاة:

1. حالات الوفاة في ظروف غامضة.

- بتاريخ 2016/3/4 عثر على جثة الفتى **عبد الكريم ماهر جنني 16 عاماً** من قرية بيت فوريك بمحافظة نابلس. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد وجدت جثة الفتى في القرية، وتم تحويلها للتشريح، وتبين بأن سبب الوفاة وجود تجلطات داخل الدماغ، وتجلط الدم في الرئة، وتشوه خلقي في القلب، وأن عضلة القلب سميكة جداً. ولا توجد أي شبهة جنائية للوفاة، علماً أن أسرة الفتى لم تكن تعلم بالسجل المرضي لابنها، ولم يكن أحد يعلم بذلك ولا حتى الفتى نفسه.

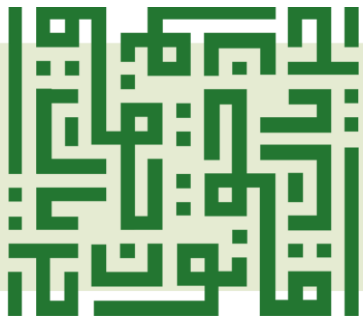
2. حالات الوفاة في الشجارات أو الخلافات العائلية والقتل الخطأ

- بتاريخ 2016/3/1 توفي الطفل **نضال سالم اصليح 11 عاماً** من خانينوس جراء إصابته بعيار ناري في الصدر. ووفقاً لمعلومات الهيئة فإن الطفل أصيب خلال شجار عائلي تم خلاله استخدام الأسلحة النارية، وتم نقله إلى مستشفى غزة الأوروبي حيث توفي هناك. حضرت الشرطة إلى المكان، وأوقفت عدداً من المشتبه بهم بإطلاق النار، وفتحت تحقيقاً في الحادث.

3. حالات الوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة

- بتاريخ 2016/3/5 توفي المواطن **محمد راتب عبد العزيز زين الدين 25 عاماً** من بلدة مجدل بني فاضل بمحافظة نابلس جراء إصابته بجروح خطيرة نتيجة حادث انقلاب مضخة باطون أثناء عمله في إحدى الورش قيد الإنشاء في بلدة العيزرية شرق مدينة القدس. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2016/3/19 توفي المواطن **محمود عبد الرحمن محمد أبو عطوان 56 عاماً** من قرية الطبقة الواقعة بالقرب من مدينة دورا بمحافظة الخليل، جراء اختناقه غرقاً نتيجة سقوطه في بئر ماء بجوار المنزل، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، كما فتحت النيابة العامة تحقيقاً في



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

الحادث. وعملت الهيئة أن المتوفي كان يعاني من مرض نفسي، وقد تم تشريح الجثمان وتسليمه لذويه لدفنه، وتبين عدم وجود شبه جنائية.

- بتاريخ 2016/3/26 توفي **الطفل جهاد سليم بربخ 3 أعوام** من مدينة خانينوس، جراء إصابته بجروح خطيرة نتيجة سقوطه من علو. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فإن الطفل أصيب نتيجة سقوطه من أعلى درج في الطابق الخامس من بناية العائلة الواقعة وسط مدينة خانينوس، وتم نقله إلى مستشفى ناصر بالمدينة حيث توفي هناك. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

4. حالات الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح

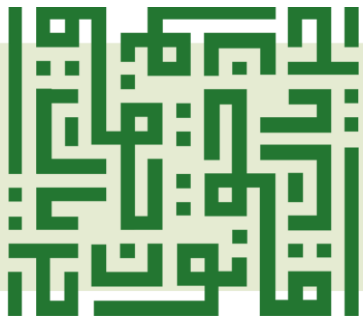
- بتاريخ 2016/3/8 توفي **المواطن يحيى زكريا السلطان 45 عاماً** من مخيم عسكر بمحافظة نابلس جراء إصابته بعبارات نارية في الساقين. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وقد وصل المواطن مصاباً إلى مستشفى رفيديا بمدينة نابلس، حيث أُعلن عن وفاته، ولا زالت التحقيقات جارية لمعرفة دوافع القتل.

- بتاريخ 2016/3/19 توفيت **المواطنة نداء تيسير مصطفى أبو عبيد 30 عاماً** من بلدة اليامون بمحافظة جنين جراء إصابتها بعبارة نارية في الرأس. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد أطلق مسلحون مجهولون أعيرة نارية باتجاه منزل زوجها سائد أبو عبيد في بلدية اليامون، ما أدى لإصابتها بعبارة نارية في الرأس، وقد فارقت الحياة خلال نقلها إلى مستشفى جنين الحكومي، حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً بالحادث، ونقلت الجثة للتشريح للوقوف على أسباب الوفاة. وما زال التحقيق جارٍ للوصول إلى الفاعل.

5. حالات الوفاة في الأنفاق

- بتاريخ 2016/3/12 توفي **المواطنان فادي تيسير أبو دان 30 عاماً** من مدينة خانينوس، و**محمد خضر عباس 26 عاماً** من رفح، نتيجة الغرق في أحد الأنفاق الحدودية التي يعملان بها على الحدود الفلسطينية - المصرية. ووفقاً لمعلومات الهيئة فإن الاتصال مع المواطنين قد اقطع بتاريخ 2016/3/10. وقد عثرت طواقم الإنقاذ على جثتيهما وتبين أنهما توفيا نتيجة غرقهما في المياه داخل النفق. الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

6. الإصابات نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح- انفجارات داخلية



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

- بتاريخ 2016/3/27 أصيب الشاب أيمن محمد حسن غوادرة 18 عاماً من قرية بير الباشا بمحافظة جنين بعيار ناري أستقر في البطن خلال شجار عائلي، وقد نقل إلى مستشفى جنين الحكومي ومازال يتلقى العلاج حيث وصفت إصابته بالخطيرة، الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

7. التعذيب أثناء التوقيف – المعاملة القاسية والمهينة

تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير **44 شكوى** تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة، منها **11 شكوى** في الضفة الغربية و**33 شكوى** في قطاع غزة، وقد وردت الشكاوى في الضفة الغربية على النحو التالي: **6** شكاوى ضد جهاز الشرطة، **3** شكاوى ضد جهاز الأمن الوقائي، و**شكويان** ضد جهاز المخابرات العامة. أما في قطاع غزة فقد توزعت الشكاوى على النحو التالي: **32** شكوى ضد جهاز الشرطة، و**شكوى واحدة** ضد جهاز الأمن الداخلي. ووفق الشكاوى المقدمة للهيئة فقد استخدمت وسيلة الشبح إضافة إلى الضرب بواسطة الأيدي والأرجل واستخدام العصي، إلى جانب الشتم والتحقير وتعرية الموقوف من ثيابه.

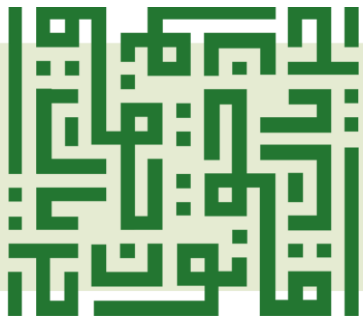
ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية والتوقيف على ذمة المحافظين والعرض على القضاء العسكري.

الاحتجاز التعسفي أو لأسباب سياسية. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في الضفة الغربية **29 شكوى** تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال ذات الشهر **59 شكوى** حول الانتهاك المذكور.

أما في مجال التوقيف على ذمة المحافظ، فخلال شهر آذار فقد جرى توقيف **6** مواطنين على ذمة المحافظ، تم الإفراج عن **5** منهم في حين بقي واحد رهن الاعتقال حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

ثالثاً: الاعتداء على المؤسسات، والأماكن العامة والخاصة

بتاريخ 2016/3/24 أطلق مجهولون النار باتجاه حافلة روضة العودة ومبنى اللجنة الشعبية في مخيم جنين، وأفاد رئيس اللجنة الشعبية للهيئة، أن اعتداءات سابقة وقعت، ولكن هذا الاعتداء وقع من مجهولين، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

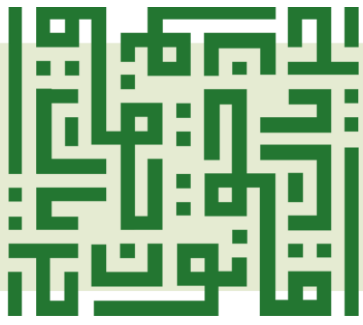
"ديوان المظالم" - فلسطين

رابعاً: الاعتداء على الحريات العامة، والشخصية

- تقدم للهيئة المستقلة مجموعة من المعلمين بشكاوى حول الإجراءات التعسفية التي تعرضوا لها بتاريخ 2016/3/7، وأفاد المعلمون أنهم وفي أثناء توجههم إلى الاعتصام المركزي بمدينة رام الله، فإن أفراداً من جهاز الشرطة قد احتجزوا بطاقات الهوية الشخصية على مفرق بلدة العبيدية في مدينة بيت لحم أثناء توجههم إلى مدينة رام الله. وقد تم تسليم عدد منهم البطاقات الشخصية ليلاً في حين تسلمها الآخرون في صباح اليوم التالي.

خامساً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي

- بتاريخ 2016/3/2 أوقف جهاز الأمن الوقائي في الخليل المواطن (س. ش) 32 عاماً من مدينة سعير بمحافظة الخليل، وأفاد المواطن في شكوى تقدم بها للهيئة، أنه موقوف لدى الجهاز على خلفية إضراب المعلمين، وأنه عُرض بتاريخ 2016/3/6 على محكمة صلح لحلول، والتي مددت توقيفه 7 أيام وأفرج عنه بعد ذلك بتاريخ 2016/3/13.
- بتاريخ 2016/3/17 أوقف جهاز المخابرات العامة في الخليل المواطن (م. ع) 32 عاماً من مدينة دور بمحافظة الخليل، واستمر توقيفه لدى الجهاز حتى مساء يوم السبت 2016/3/19 دون عرضه على النيابة العامة أو المحكمة، وأفاد أنه مكث لدى الجهاز ثلاثة أيام قضاها في الزنزانة الانفرادية وذلك على خلفية إضراب المعلمين.
- بتاريخ 2016/2/18 أوقف جهاز الأمن الوقائي في الخليل المواطن (م. أ) 18 عاماً من مخيم الفوار بمحافظة الخليل، وعُرض لاحقاً على محكمة صلح يطا التي قررت بتاريخ 2016/3/9 حبسه عاماً أو دفع غرامة قدرها 500 دينار، وأفاد المواطن أن توقيفه ومحاكمته جاء على خلفية نشره منشورات على الفيسبوك يهاجم فيها الرئيس ونتيجة لتعبيره عن رأيه، وقد أفرج عنه بعد دفعه الكفالة بتاريخ 2016/3/14.
- بتاريخ 2016/2/23 أوقف جهاز المخابرات العامة في الخليل المواطن (ر. ب) 28 عاماً من مدينة بيت أمر بمحافظة الخليل، وتم توقيفه على خلفية إضراب المعلمين، وقد أفرج عنه بتاريخ 2016/3/27 دون عرضه على المحكمة ودون إعادة بطاقته هويته الشخصية لإجباره على مراجعة الجهاز مرة أخرى.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

- بتاريخ 2016/3/29 أوقف جهاز الأمن الوقائي في الخليل المواطن (أ.ع) 37 عاماً من مدينة دورا بمحافظة الخليل، وأفاد المواطن أن توقيفه جاء على خلفية انتمائه لحزب التحرير، وتعبيره عن رأيه على الفيسبوك، ولم يتم الإفراج عنه حتى نهاية شهر 2016/3.

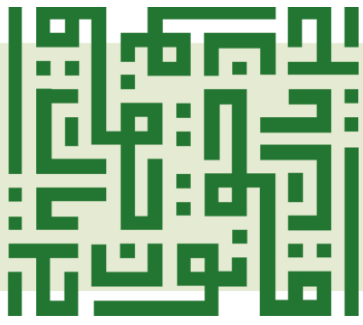
سادساً: انتهاك الحق في تشكيل الجمعيات

- بتاريخ 2016/3/9 تسلم المواطن أحمد أبو حجاج نائب رئيس جمعية "الباققيات الصالحات" قرار صادر عن وزارة الداخلية في غزة يقضي بحل الجمعية، وذلك بحجة تداخل نشاط عدد من أعضائها مع السياسة. ووفقاً لإفادة المواطن المذكور للهيئة، فإن الجمعية المشار إليها هي جمعية إغاثية، وتعمل في بلدة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، ويستفيد من خدماتها المئات من عائلات الشهداء والجرحى والأيتام والفقراء وأصحاب البيوت المدمرة. كما أن مقر الجمعية كان قد تعرض في العام 2012 للإغلاق ومصادرة المحتويات من قبل جهاز الأمن الداخلي، وبقيت الجمعية تعمل في مراكزها الفرعية. ولدى تسلمه لقرار الحل في 2016/3/9 جد القرار مؤرخاً في 2105/12/6.

سابعاً: الاستيلاء على ممتلكات المواطنين بدون حكم قضائي

- من تاريخ 2016/3/9-6 قام جهاز المخابرات العامة في مدينة الخليل بتفتيش منازل عدد من طالبات جامعة الخليل وذلك في ساعات المساء المتأخرة، وتم مصادرة أجهزة حاسوب خاصة بهن، وأوراق وأوشحة وقبعات وكاميرا وغيرها، وأفادت الطالبات اللواتي تقدمن بشكاوى للهيئة، أنه جرى تفتيش منزلهن على خلفية سياسية وخلفية نشاطهن مع الكتلة الإسلامية في جامعة الخليل، وبتاريخ 2016/3/13 قامت مجموعة من الطالبات في جامعة الخليل بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مبنى كلية الشريعة، وذلك لحث إدارة جامعة الخليل من أجل الدخول لدى جهاز المخابرات من أجل إعادة ما تمت مصادرته، يذكر أن جهاز المخابرات العامة قام بإبراز أوراق قال أنها مذكرات تفتيش صادرة عن النيابة العامة إلا أن الطالبات أفدن أنهم لم يتسنى لهن التأكد من كون المذكرة، مذكرة تفتيش، صادرة عن النيابة العامة، وفي وقت لاحق أعاد الجهاز بعض المصادرات.

- بتاريخ 2016/3/15 أوقف جهاز الأمن الوقائي المواطن (ع.ع) 22 من قرية طاواس القريبة من بلدة دورا، دون إبراز مذكرة توقيف، وصادر جهاز حاسوب PC دون أن يقوم بتحرير محضر ضبط.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

- تلقت الهيئة شكوى من المواطن (م. ه) 57 عاماً من مدينة يطا بمحافظة الخليل جاء فيها "أنه وفي شهر 2015/2 حضر أفراد من جهاز المخابرات العامة في الخليل لمنزله وقاموا بتفتيشه، ومصادرة جهاز حاسوب محمول من نوع Dell وهاتف نقال جالكسي وجهاز نوكيا X2، وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على مصادرتها، إلا أنه لم يتم استعادتها لغاية الآن".

- بتاريخ 2016/3/20 قام أفراد جهاز الأمن الوقائي في الخليل بتفتيش منزل المواطن (م. ح) 53 عاماً من مدينة صوريف بمحافظة الخليل، بهدف توقيف نجله محمود، طالب في جامعة بولتكنيك فلسطين وعلى خلفية سياسية، كسروا الباب بمطرقة كبيرة، وقاموا بمصادرة جهاز حاسوب صندوق، وجهاز حاسوب محمول، دون تحرير محضر بالمصادرات، كما تم مصادرة بطاقتين شخصيتين لأبنائه ومفاتيح مركبة خاصة بهم.

ثامناً: انتهاك الحق في السفر

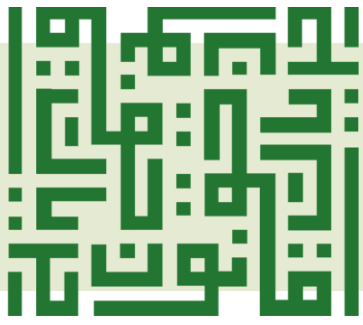
- تلقت الهيئة شكوى المواطن (ك. م) 52 عاماً من حي الأمل في محافظة خانينوس، من ذوي الإعاقة، أفاد فيها أنه منذ تاريخ 2014/9/7 تقدم بطلب للحصول على جواز سفر - بدل فاقد - عبر مكتب علاء بربخ للخدمات العامة بخانينوس، وبعد مرور شهر أبلغه المكتب أنه قد تم رفض طلبه لأسباب أمنية من قبل جهاز المخابرات العامة في رام الله، علماً أنه بحاجة ماسة للحصول على الجواز للسفر للعلاج بالخارج بمرافقة ابنه حمزة.

- شكوى المواطن (ح. م) 26 عاماً من حي الأمل في محافظة خانينوس، أفاد فيها أنه منذ تاريخ 2014/9/7 تقدم بطلب للحصول على جواز سفر - بدل فاقد - عبر مكتب علاء بربخ للخدمات العامة بخانينوس، وبعد مرور شهر أبلغه المكتب أنه قد تم رفض طلبه لأسباب أمنية من قبل جهاز المخابرات العامة في رام الله، علماً أنه بحاجة ماسة للحصول على الجواز للسفر لمرافقة والده ذو الإعاقة للعلاج بالخارج.

- شكوى المواطن (م. ع) 27 عاماً من غزة. أفاد فيها أنه بتاريخ 2016/8/1 تقدم بطلب للحصول على جواز سفر بدل فاقد عبر مكتب أبو الخير للسياحة والسفر، وخلال شهر 2015/9 تم إبلاغه بأن طلبه مرفوض لأسباب أمنية من قبل جهاز المخابرات العامة برام الله.

حجز بطاقات الهوية الشخصية دون حكم قضائي

- بتاريخ 2016/3/20 أفرج جهاز الأمن الوقائي في الخليل عن المواطن (ي. ر) من الظاهرية بمحافظة الخليل، وأستمر في احتجاز بطاقته الشخصية، وبعد تدخل الهيئة تمت اعادتها له بتاريخ 2016/3/23.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

- بتاريخ 2016/3/27 أفرج جهاز المخابرات العامة في الخليل عن المواطن (ر. ب) من مدينة بيت أمر وأستمر في احتجاز بطاقته الشخصية حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

تاسعاً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية

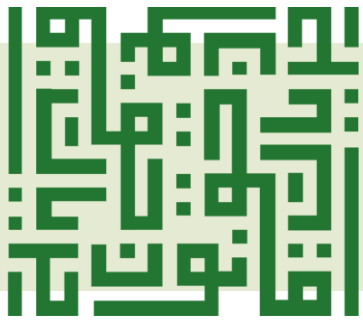
تلقت الهيئة 7 شكاوى حول عدم تنفيذ قرارات المحاكم، تم تنفيذ 5 منها في حين بقي قراران دون تنفيذ، وكانت الشكاوى على النحو التالي:

- بتاريخ 2016/2/24 أوقف جهاز المخابرات العامة المواطن (ب. ش) في مركز توقيف جهاز المخابرات العامة في مدينة رام الله، على خلفية انتمائه السياسي، وبتاريخ 2016/3/24 تم عرضه على محكمة صلح رام الله التي قررت الافراج عنه، ورغم ذلك استمر جهاز المخابرات بتوقيفه رغم قرار المحكمة ولم يفرج عنه حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

- بتاريخ 2016/2/24 أوقف جهاز المخابرات العامة المواطن (س. ح) في مركز توقيف جهاز المخابرات العامة في مدينة رام الله على خلفية انتمائه السياسي، وبتاريخ 2016/3/24 تم عرضه على محكمة صلح رام الله التي قررت الافراج عنه، ورغم ذلك استمر جهاز المخابرات بتوقيفه رغم قرار المحكمة ولم يفرج عنه حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

- بتاريخ 2016/2/25 أوقف جهاز الأمن الوقائي في الخليل المواطن (أ. س) 22 عاماً من مدينة بيت لحم على خلفية سياسية، وبتاريخ 2016/3/3 عُرض على محكمة صلح الخليل والتي قررت اخلاء سبيله بكفالة شخصية قيمتها 1000 دينار، وعلى الرغم من تقديم الكفالة المطلوبة للمحكمة، إلا أن جهاز الأمن الوقائي لم ينفذ قرار المحكمة إلا بتاريخ 2016/3/9.

- بتاريخ 2016/2/29 أوقف جهاز المخابرات العامة في الخليل المواطن (م. س) 19 عاماً من مدينة الخليل على خلفية سياسية، وبتاريخ 2016/3/3 عرض على محكمة صلح الخليل التي قررت اخلاء سبيله بكفالة شخصية قيمتها 1000 دينار، وعلى الرغم من تقديم الكفالة المطلوبة للمحكمة إلا أن جهاز المخابرات لم ينفذ قرار المحكمة إلا بتاريخ 2016/3/9.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

- بتاريخ 2016/3/1 أوقف جهاز الأمن الوقائي المواطن (ص.ج) 22 عاماً من مدينة الخليل، وبتاريخ 2016/3/3 قررت محكمة الصلح إخلاء سبيله بكفالة نقدية قيمتها 1000 دينار، وبالرغم من تقديم الكفالة المطلوبة إلا أن جهاز الأمن الوقائي لم ينفذ قرار المحكمة، وقام بتوقيفه وعرضه بتاريخ 2016/3/6 على المحكمة بتهمة جديدة وقررت المحكمة تمديد توقيفه 3 أيام وبتاريخ 2016/3/9 قررت المحكمة مرة أخرى إخلاء سبيله وتم تنفيذ القرار.

- بتاريخ 2016/3/9 أوقف جهاز الأمن الوقائي في الخليل المواطن (م.ح) 33 عاماً من مدينة الخليل، وبتاريخ 2016/3/14 قررت محكمة صلح الخليل الإفراج عنه بكفالة نقدية قيمتها 100 دينار، وعلى الرغم من تقديم الكفالة المطلوبة إلا أن جهاز الأمن الوقائي لم ينفذ قرار المحكمة إلا بتاريخ 2016/3/17.

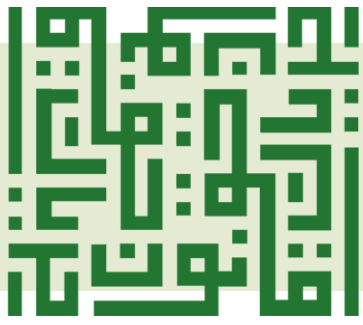
- بتاريخ 2016/3/19 أوقف جهاز الأمن الوقائي في بيت لحم المواطن (م.ن) 19 عاماً من بلدة نحالين بمحافظة بيت لحم، وبتاريخ 2016/3/21 قررت محكمة صلح بيت لحم بإخلاء سبيله، وعلى الرغم من استئناف القرار من قبل النيابة العامة في بيت لحم إلا أن المحكمة أصرت على قرارها بالإفراج عنه، غير أن جهاز الأمن الوقائي في بيت لحم لم ينفذ قرار المحكمة، وقام بنقله إلى مقر جهاز الأمن الوقائي في الخليل، وبتاريخ 2016/3/29 قام الجهاز بعرضه على محكمة صلح حلحول والتي قررت إخلاء سبيله وتم تنفيذ القرار بعد الساعة الخامسة مساءً بذات اليوم. أضف إلى ذلك لا زال هناك 15 قراراً صدرت خلال الشهور والسنوات السابقة دون تنفيذ.

تاسعاً: التشريعات والسياسات ذات التأثير على حقوق الإنسان

أ. مجلس الوزراء

أصدر مجلس الوزراء خلال الفترة التي يغطيها التقرير سلسلة من القرارات ومنها:

1. أصدر مجلس الوزراء قراراً في جلسته التي عقدت بتاريخ 1 آذار/2016 تعميماً إلى الدوائر الحكومية بحصر التعاون في مجال تلقي الشكاوى بالجهات الرسمية حتى يمكن متابعتها، وإيجاد الحلول العملية لها بالسرعة الممكنة وضمان عدم استخدام الشكاوى من قبل بعض الجهات بهدف المساس بهيئة الدولة وتحقيق مصالح شخصية. وبهذا الخصوص تواصلت الهيئة مع مجلس الوزراء لتوضيح أبعاد ومخاطر هذا القرار الذي من شأنه تقويض عمل مؤسسات العمل الأهلي ودورها في الرقابة على عمل الأجهزة الحكومية وبناء مجتمع



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

فلسطيني حر قائم على الشراكة واحترام الحقوق والحريات العامة. وأكد رئيس الوزراء بأنه سيتم توضيح القرار بشأن الشكاوى في قرار لاحق سيصدر عن مجلس الوزراء قريباً.

2. أصدر مجلس الوزراء تعميماً إلى المؤسسات الحكومية باعتبار يوم المرأة هو يوم عمل للموظفات حتى

الساعة 12 بعد الظهر، ويعد هذا القرار تراجعاً عن الاجازة الممنوحة للموظفات بمناسبة يوم المرأة، وأثار هذا القرار استياء العديد من المؤسسات النسوية والحقوقية.

3. قرر مجلس الوزراء إحالة مشروع قرار بقانون الجرائم الإلكترونية إلى الوزراء لدراسته وإبداء الملاحظات

بشأنه لاتخاذ المقتضى القانوني المناسب في جلسة مقبلة. ويتضمن المشروع تحديداً للجرائم الإلكترونية والعقوبات المفروضة عليها. لوحظ على المشروع المبالغة والتشديد في العقوبات، ويبدو المشروع وكأنه رافد مالي لخزينة الدولة في الغرامات المفروضة على مختلف الجرائم. بالإضافة إلى أن المادة 33 من المشروع تتضمن خرقاً دستورياً كونه أجازت للمحكمة الحكم بمنع الجاني من الإقامة أو حرمانه من أحد حقوقه المكفولة بموجب التشريعات الأخرى في حالة ارتكابه أي من الجرائم الواردة في المشروع.

4. قرر مجلس الوزراء إحالة كل من مشروع قرار بقانون الخدمة المدنية، ومشروع النظام المالي والإداري

للمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، ومشروع نظام المكافآت والحقوق المالية لأعضاء مجالس الإدارة التي تساهم فيها الحكومة أو في إدارتها، إلى أعضاء مجلس الوزراء لدراستها وإبداء الملاحظات بشأنها، تمهيداً لاتخاذ المقتضى القانوني المناسب في جلسة مقبلة.

ب. قرارات بقوانين

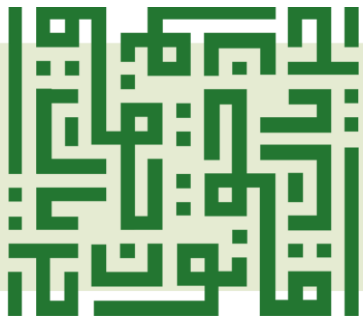
بتاريخ 2016/3/2 صادق رئيس دولة فلسطين على قرار بقانون بشأن الضمان الاجتماعي، وتم نشره

بتاريخ 2016/3/20 بعدد ممتاز حمل رقم (11) بتاريخ 20/اذار 2016 وأثار هذا القرار بقانون حفيظة

العديد من منظمات المجتمع المدني نتيجة عدم إجراء القيام بالمشاورات الكافية مع مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة عدم وجود ضمان لحقوق المواطنين المالية، ووجود العديد من الملاحظات في مضمون القانون.

من جانبها عقدت الهيئة جلسة نقاش حول القرار بقانون بتاريخ 2016/3/14 دعت إليها واضعي القرار

بقانون والمؤسسات ذات المصلحة والاهتمام بقضايا حقوق الانسان، كما وجهت الهيئة رسالة إلى الرئيس مطالبة بضرورة وقف العمل بالقانون لفترة زمنية لا تتجاوز سنة، يتم خلالها تشكيل لجنة تمثيلية من



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

الأطراف الأساسية المتأثرة بالقرار بقانون لمناقشته واقتراح إدخال التعديلات الضرورية عليه، وأيضاً لاستكمال اللوائح التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكامه، بحيث يتم خلال هذه السنة أيضاً تهيئة المؤسسات والرأي العام وبناء الثقة بالنظام المقترح.

ج. قرارات كتلة الإصلاح والتغيير في المجلس التشريعي بغزة

بتاريخ 2016/3/2 أقرّ المجلس التشريعي في غزة مشروع قانون الفصل في المنازعات الإدارية بالقراءة الثانية خلال الجلسة التي عقدها بمقره في مدينة غزة. وأوضح رئيس اللجنة القانونية في المجلس النائب محمد فرج الغول أن القانون يركز على اعتماد نظر المنازعات الإدارية على درجتين (المحكمة الإدارية ومحكمة العدل العليا) بعد أن كانت تُنظر في درجة واحدة.

كما يتضمن القانون إنشاء محكمة إدارية جديدة تتألف من قضاة منتدبين من محاكم الاستئناف بحيث تُستأنف أحكامها أمام محكمة العدل العليا وتكون أحكام هذه الأخيرة نهائية، إضافة إلى استيعاب منازعات العقود الإدارية وطلبات التعويض عن القرارات الإدارية المجحفة ضمن اختصاص المحكمة الإدارية. ويسمح القانون بالطعن بالطرق غير العادية ومنها اعتراض الغير وإعادة المحاكمة في المنازعات الإدارية الأمر الذي سيتيح حيز أكبر من العدالة من خلال استدراك أية عوارض أو إشكاليات.